الانتخابات التشريعية في الجزائر: قراءة في التدبير الانتخابي لمرحلة ما بعد السلطوية

Legislative elections in Algeria: Reading in the post-authoritarian electoral measure

زريق نفيسة*
مخبر العلوم السياسية الجديدة
جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر
nafissa.zerig@univ-msila.dz

تاريخ الإرسال: اليوم / الشهر / السنة * تاريخ المراجعة: اليوم / الشهر / السنة * تاريخ القبول: اليوم / الشهر / السنة

ملخص:

تستهدف الدراسة فحص مسار الانتخابات في الجزائر منذ التحول نحو التعددية السياسية والحزبية في نهاية الثمانينيات. وتركز على الانتخابات التشريعية كآلية للتغيير السياسي، ودور النظام الانتخابي الذي يحكم سير العملية الانتخابية ويضبط نتائجها، وفق مقاربة سوسيولوجيا الانتخابات واستنادا لثلاث ميكانيزمات هي: حرية الناخب، المنافسة الانتخابية والرهان الانتخابي، قصد استقراء انتخابات ما بعد السلطوية التي ستشهدها البلاد مستقبلا، باعتبارها ستكون امتحانا حقيقيا لمدى صدقية وجود تغيير سياسي فعلي يقطع مع الموروث السلطوي في تدبير الفعل الانتخابي.

الكلمات المفتاحية:

الانتخابات التشريعية، النظام الانتخابي، التدبير الانتخابي، السلطوية الناعمة.

Abstract:

This study aims at examining the path of elections in Algeria since the shift toward political and party pluralism at the end of the 1980s. It focuses on legislative elections as a mechanism for political change and the role of the electoral system as a mechanism that governs the conduct of the electoral process and adjusts its results, according to the sociology approach of elections based on three crisis mechanics, which are the freedom of the voter, the election competition and the election bet, to settle the post-authoritarian elections that the country will witness in the future, it would be a true test of the credibility of a real political change that would be interrupted by the authoritarian legacy of electoral action.

Keywords:

Legislative elections; electoral system; electoral measure; Soft authoritarianis.

* **المؤلف المرسل**

مقدمة:

تُشكل الانتخابات في المنظومة الديمقراطية الأداة الحاسمة المؤدية إلى اختيار الشعب لممثليه وترجمة مفهوم المواطنة في مختلف أبعاده ومستوياته. وتُطرح الانتخابات التنافسية كمحدد محوري لديمقراطية الاختيار، فالطابع التنافسي لها يجد سنده في حرية الناخبين في الاختيار بين مرشحين متعددين (مستقلين أو أحزابا)، فضلا عن الرهانات الانتخابية المتصلة بطبيعة الاقتراع، وهو ما يضمنه وجود نظام انتخابي يمثل مجموعة من القواعد التي تحدد كيفية تنفيذ وتحديد نتائج الانتخابات.

وعلى أهمية فهم العملية الانتخابية في ظل الهندسة الدستورية والقانونية باستقراء النظام الانتخابي المعتمد كآلية تحكم سير العملية الانتخابية وتضبط نتائجها، إلا أن ذلك لا يعني بالضرورة أنه العامل الوحيد؛ فهو كوسيلة إجرائية لتنظيم نتائج الانتخابات، تتجاوز أهميته نحو "الأهمية السياسية له في تنظيم المؤسسات السياسية، تحديد شكل الحكومات وطبيعة الأنظمة الحزبية، وكل ما تعلق بقضايا إدارة الحكم على نطاق واسع". (زغوني، 2016، ص 45).

ومن ثم فإن أي محاولة للنفاذ إلى الدلالات السياسية للانتخابات، في أغلب الدول العربية بما فيها الجزائر، سوف تجر الباحث لا محالة إلى ضرورة سبر غور طبيعة النظام الانتخابي المؤطر للعملية الانتخابية، للاستدلال على مدى وجود تقابل موضوعي بين طبيعة الفعل الانتخابي وجوهر الفعل السياسي أو طبيعة السلطة السياسية.

وتهدف الدراسة إلى بسط ملامح المسار الانتخابي في الجزائر بالتركيز على الانتخابات التشريعية منذ إقرار النظام السياسي التحول عن الخط الأحادي وتبني نظام التعددية السياسية والحزبية الذي أقره دستور 23 فيفري 1989 وما استتبعه من قوانين عضوية سواء ما تعلق منها بالأحزاب السياسية أو تلك التي استهدفت تنظيم العملية الانتخابية.

وعلى اعتبار أن مهمة النظام الانتخابي الأساسية كما تشير لذلك معظم أدبيات النظم الانتخابية تتمثل في مدى قدرته على تحقيق مبدأ التمثيل السياسي والاجتماعي الحقيقي بما يساهم في تعزيز ثقة المواطنين بالنظام السياسي ويُحولهم إلى مشاركين فاعلين في الانتخابات، (مصطفى، 2014، ص313). فقد آثرت الدراسة الإشارة في تناولها لكل محطة انتخابية دور النظام الانتخابي في ترتيب مخرجات العملية الانتخابية.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تسلط الضوء على موعد انتخابي هام بالنسبة للنظام السياسي في الجزائر، وبالنسبة لملايين الجزائريين الذين خرجوا في حراك شعبي ابهر العالم بسلميته، ويتعلق الأمر بالانتخابات التشريعية المقبلة، بمعنى انتخابات ما بعد السلطوية باعتبارها امتحانا حقيقيا لمدى صدقية وجود تغيير سياسي حقيقي عكسته بداية الانتخابات الرئاسية، مرورا بالإصلاحات الدستورية (دستور جديد لسنة 2020 يؤسس لجمهورية جديدة)، وصولا إلى الانتخابات التشريعية المزمع إجراءها قبل فلول سنة 2020.

وتحاول الدراسة الإجابة على إشكالية محورية: هل ستكون الانتخابات التشريعية القادمة التي ستُجرى في ظل هندسة دستورية وقانونية جديدة فرصة للتغيير السياسي الحقيقي؟

وتنطلق الدراسة من فرضية محورية:

– أن لكل سياق سياسي وتاريخي نظامه الانتخابي ولا يوجد نظام انتخابي صالحا على طول الزمان، ومن ثم تحتاج مرحلة ما بعد السلطوية إذا أرخنا لها افتراضا منذ انتخابات 12 من ديسمبر 2019، إلى اعتماد نظام انتخابي جديد يقطع مع ما شهدته البلاد من أنظمة انتخابية، لم تعكس تمثيلية حقيقية ولا اندماج سياسي فعلي.

وتستعين الدراسة في تحليل الظاهرة الانتخابية في الجزائر بالمنهج الوصفي التحليلي، قصد وصف الظاهرة وسبر غور العملية الانتخابية في الجزائر وتبيان موقع النظام الانتخابي في كل ذلك، محاولة استرجاع أهم المحطات الانتخابية (التشريعية)، ودلالاتها السياسية.

وتحاول مقاربة الموضوع بالاستعانة بمقاربة منهاجية تتعامل مع مفرزات العملية الانتخابية كمتغير تابع لممارسات واستراتيجيات المتغير المستقل المتمثل في سياسات ما يعرف بالأنظمة الهجينة أو السلطوية الناعمة كواحد من استجابات الأنظمة السلطوية عبر العالم مع تحولات نهاية ثمانينيات القرن العشرين، التي تنطبق على العديد من الدول العربية بما فيها الجزائر.

وتسعى لاستقراء الانتخابات في الجزائر بالاستعانة بالأدوات المنهجية لسوسيولوجيا الانتخابات، التي تتناول في جانب منها، الانتخابات وفق ثلاث معايير أو بناء على ثلاثة ميكانزمات مهمة بما يمكننا من الحكم على مدى ديمقراطية الانتخابات المقبلة من عدمه.(انظر قرنفل، 1997.)

الميكانيزم الأول: حرية الناخب، بمعنى أن يكون المواطن صاحب الصوت حرا في الإدلاء بصوته دون ضغط أو تهديد أو منع.

الميكانيزم الثاني: المنافسة الانتخابية، من خلال وجود متنافسين حقيقيين يسعون إلى مركز صناعة القرار السياسي في إطار منافسة شريفة.

الميكانيزم الثالث: الرهان الانتخابي أو الغاية الكبرى من تنظيم الانتخابات، ولأجلها يذهب المواطن الناخب إلى صناديق الاقتراع، لممارسة حقه وحريته في الترجيح والاختيار بين المرشحين والبرامج والمشاريع المجتمعية.

1. الانتخابات التشريعية في الجزائر...بحث في طريقة تدبير الدولة للانتخابات:

يؤكد الكثير من المهتمين أن الجزائر وعلى غرار باقي الدول العربية التي تعرضت للاستعمار، كانت قد استوعبت في إطار صراعها معه بعض المفاهيم الديمقراطية ومن بينها الممارسة الانتخابية، فعرفت منذ السنوات الأولى للاستقلال إجراء العديد من الانتخابات، تميزت بأن التنافس فيها كان محصورا داخل نفس النخب التي تملك نفس المواصفات والخصائص والانتماء الحزبي الأحادي.

وحتى بعد إقرار دستور سنة 1989 وما تضمنته أحكام مواده من تأكيد على التعددية السياسية والحزبية عرفت الجزائر العديد من المحطات الانتخابية التشريعية، وعكس التكرار الملفت للنظر لهذه الانتخابات انطباعا أن النظام السياسي في الجزائر وصل إلى مثالية ترسيخ عملية الاقتراعات العامة، كوسيلة من وسائل التغيير السلمي والتبادل الدوري على السلطة، وفق ما تمليه قواعد الانتخابات الحرة والنزيهة" (عروس، 2008، ص01).

لكن دورية الانتخابات هذه لم تؤهل النظام ليكون ديمقراطيا كما هو الحال مع النظم الديمقراطية الراسخة التي يربط منظريها بين الانتخابات والديمقراطية، فيعتقد شومبيتر مثـلاً أن بناء الديمقراطية والحفاظ عليها يعتمد على تحصيل الدعم الشعبي، عبر المشاركة في الانتخابات النزيهة. ويرى هانتنغتون في الانتخابات أداة الديمقراطية وهدفها في ذات الوقت، وهي لا تعني حياة الديمقراطية فقط وإنما موت الدكتاتورية كذلك." (زغوني، ص48).

بل انتهت في معظم الحالات إلى عدم تمثيل إرادة الناخبين ولم تؤد دورها التقليدي كأداة في الانتقال السلمي للسلطة، ما حذى بالكثير من الدارسين إلى تصنيف النظام السياسي في الجزائر في خانة السلطوية الناعمة.

1.1. الانتخابات كآلية لتجديد قواعد النظام السياسي:

تقترن دراسة الانتخابات في العالم العربي بداهة بتشخيص القضايا الأساسية اللصيقة بالنظام السياسي والسلطة الحاكمة، وتشريح العلاقة بين تمثلات الفعل الانتخابي وتصورات السلطة التي عادة ما تأخذ بعدا تساندیا إن لم يكن إنصهاريا.

وإذا سلمنا أن معظم النظم السياسية العربية بما فيها النظام الجزائري ينضوي في خانة الأنظمة السلطوية الناعمة، فالمسألة تصبح أكثر تعقيدا، بحيث تسهر هذه النظم على تنظيم الانتخابات بشكل دوري، وتكون غالبا تنافسية، ويمكن أن تقدم المعارضة مرشحيها فيها، كما أن التزوير المباشر (أي تغيير نتائج الصناديق) يكون محدودا، ومع ذلك فالانتخابات ليست حرة ونزيهة، بمعنى لا ينتج عنها تداولا سلميا للسلطة بقدر ما تفرز نفس الخارطة الحزبية/ النخب السياسية. (مصباح، 2018)

وأكثر من ذلك تستطيع أن تثبت قواعدها من دون أي تغيير حقيقي بفضل العديد القواعد العامة المؤطر للعملية الانتخابية، بما يجعلها تحصيلا حاصلا يصب لصالح السلطة والأحزاب المنضوية تحت لوائها دون أحزاب المعارضة، وأهمها:

- **الانتخابات آلية لتثبيت الأمر الواقع، وليست وسيلة لتمكين الأفراد من اختيار ممثليهم:**

منذ أول انتخابات تشريعية عرفتها البلاد في سنة 1991 وأفضت إلى فوز أكبر حزب معارض آنذاك (الجبهة الإسلامية للإنقاذ)، أدرك النظام الحاكم (ومن وراءه النخبة المتحكمة بزمام السلطة) حقيقة أن صناديق الاقتراع هي قنابل مُفخخة يجب التحكم فيها، على أساس أن مصلحة الدولة والنظام فوق كل اعتبار، فعكف النظام الحاكم/السلطة على ضرورة استيعاب الدرس جيدا، حتى لا يتكرر سيناريو الفيس مرة أخرى، ومنذ ثاني انتخابات تشريعية في 1997 لم يتغير أي شيء وبقيت النتائج تصب لصالح أحزاب السلطة، نتيجة قدرته على التحكم في نتائجها.

• التحكم القبلي في نتائج الانتخابات بشكل أنيق، عبر هندسة متطورة للوائح والتقطيع الانتخابي بشكل يخدم أصحاب النفوذ الذين ترغب السلطة في وصولهم إلى البرلمان والمجالس المنتخبة. وتقديم الدعم اللوجستيكي والمعنوي للمرشحين المفضلين للسلطة، عبر تعبئة الأعيان المحليين والنخب الاقتصادية لدعم مرشحين بعينهم. (مصباح، 2018) فيضمن النظام فوز حزبه السلطوي من دون تقويض للعملية الانتخابية.

• تغليب مفهوم الحزب الأغلبي/ السلطوي في التجربة الحزبية الجزائرية، الذي يرتكز على منطق تصدر المشهد الانتخابي من خلال الامتلاك الدائم للصف الانتخابي الأول، والسعي عبر عدد من الوسائل إلى تصدر المشهد السياسي، إلى جانب تضييق الخناق على التوجهات السياسية الأخرى القادرة على منافسة برنامجه، خاصة التيارات الإسلامية حتى وان كانت مرخص لها قانونا؛ وارتكازه باعتباره حزب السلطة على جمع الأعيان ورجال الأعمال والهجرات البشرية من مختلف التوجهات السياسية الأخرى. (الباهي،2011).

• الرفض المطلق لمبدأ لا يقينية نتائج المحك الديمقراطي: فمنذ أول انتخابات تشريعية تعرفها البلاد سنة 1991 ورفض نتائجها بحجة ضرب الديمقراطية لحماية الديمقراطية، (موسى، 2017، ص.ص 146-147) .

والانتخابات في الجزائر مجرد وسيلة لفرض هيمنة السلطة على المجتمع عبر مشاركة مغشوشة، "غير تنافسية، بدون أخطار"، ولا تشكل أي تأثير على السلطة السياسية، ما جعلها موضوعا "غير جدير بالبحث ." Sujet indigne حسب جون كلود فاتان، أحد أبرز علماء السياسة الفرنسيين. (مودن، 2019).

• تفريغ الانتخابات من كل مضمون تداولي للسلطة، لتصبح انتخابات بدون تمثيل سياسي فعلى كثرة المحطات الانتخابية وتكرارها دوريا إلا أن إفرازها لنفس الخارطة الحزبية التي ألفها الجزائريون رسخ معه فكرة أن هدف المساومة السياسية ليس تداول الحكم وإنما استمرار النظام السياسي. (حشماوي، 2019).

• مراهنة النظام على منطق الزبائنية السياسية وتوزيع الريع كوسائل للتحشيد الانتخابي؛ وإفراغ اللعبة السياسية من الحرية وكسب التأييد. ويتم ذلك من خلال التمويل الذي تقدمه الدولة لكل مترشح، (عروس، ص02)، ومنح مبالغ مالية لأعضاء لجان المراقبة والمراقبين التابعين للأحزاب السياسية، والأشخاص المتعاقد معهم لتنظيم عملية التصويت. وهكذا، تحوّلت الزبائنية إلى بديل للمشاركة السياسية، بل أصبحت آلية أساسية في إدارة اللعبة السياسية وإفراغها من حرية الممارسة. (لقرع،2017).

اكتساب النظام فن تنظيم انتخابات تعددية دون تغيير في طريقة الحكم، بما يجعل العملية الانتخابية مجرد تحصيل حاصل، فلا تؤدي إلى التجديد ولو الجزئي للنخبة السياسة، ولا إلى خلق وسائط بين الدولة والمجتمع، بل تصب وبالقانون لصالح النظام الحاكم ومنطقه في التعامل. وتبقى الإصلاحات وتعديل قوانين الانتخابات مجرد ترتيبات لتجعل العملية بأسرها محاولة هندسة سياسية متحيزة لصالح أحزاب السلطة. (عبد العالي، ص325).

2.1. الانتخابات في ظل السلطوية الناعمة...فرصة للتغيير السياسي أم آلية لتكريس الأمر الواقع؟

تكتسي الانتخابات التشريعية أهمية كبيرة للنظام السياسي، فهي فرصة لتجديد الغرفة السفلى للبرلمان وإعادة تشكيل المشهد السياسي من جديد. كما تعتبر آلية حقيقية للمشاركة السياسية للأفراد عبر اختيار من يمثلهم داخل المؤسسة التشريعية، يضبط إطارها نظاما انتخابيا أكثر مرونة وديمقراطية.

ولكن إذا كان النظام الانتخابي هو الطريقة التي يرسمها القانون، والإجراءات التي يضعها القانونيون لترجمة أصوات الناخبين إلى مقاعد أو نسب مئوية، فهذا لا يعني الاكتفاء بمقاربته مقاربة قانونية، بل لابد من مقاربة النظام الانتخابي مقاربة سياسية أيضا، بحيث يرى كل من بيبا نوريس Pipa Norris ، ودانيال لويس سيلر Lwis Siller Danniel أن النظام الانتخابي أشمل من أن يحصر في دالة رياضية أو صيغ قانونية، بل يعبر عن محتوى اجتماعي وسياسي واقتصادي للعملية السياسية. (بوعلام حمو، ص22).

وتصبح مسألة اختيار نظام انتخابي عملية سياسية بحتة، لا تعتمد فقط على خبرات القانونيين المحايدين وتفضيلاتهم لنظام انتخابي على الآخر باعتباره الأفضل، بل غالبا ما يكون للمصالح السياسية للأنظمة الراغبة في الاستمرار في السلطة أو الأحزاب السياسية المستفيدة من الوضع القائم الدور الأساسي في الحفاظ على/ تعديل/ أو تغيير الأنظمة الانتخابية. (زغوني، ص49).

وتتطلب مقاربة الدور السياسي للنظام الانتخابي في الجزائر استقراء أهم المحطات الانتخابية التشريعية منذ التحول باتجاه التعددية السياسية والحزبية والنظام الانتخابي الذي أطرها، فقد عرفت الجزائر منذ إقرار دستور 23 فيفري 1989 العديد من المحطات الانتخابية التشريعية والمحلية تميزت بالتعددية والدورية ولكنها انتهت جميعها بعدم تمثيل إرادة الناخبين أو تمثيل المعارضة، بل أفضت إلى إنتاج نفس النخب السياسية المسيطرة على المجالس التمثيلية.

أ. انتخابات 26 ديسمبر 1991... الرفض المطلق لمبدأ لا يقينية نتائج المحك الديمقراطي:

أفضت أحداث الخامس من أكتوبر 1988، إلى إدراك منظومة الحكم ضرورة التغيير عبر إحداث آلية للتعددية السياسية والأخذ في الاعتبار الحساسيات السياسية المختلفة التي كانت بارزة بجلاء في المجتمع الجزائري وحتى داخل هياكل حزب جبهة التحرير الوطني الحاكم نفسه .

وبدت الجزائر بالفعل تتجه نحو مرحلة جديدة بإصدار دستور 23 فيفري 1989، وفتحت تجربة الانتقال الديمقراطي الباب واسعا أمام التعددية الحزبية وأفرزت عددا معتبرا من الأحزاب، كان لها حظ المشاركة في أول انتخابات تشريعية تعددية تعرفها البلاد. وقد أطر لها نظام انتخابي جديد الاقتراع على الاسم الواحد بالأغلبية في دورين الذي كرسه القانون رقم 91- 06الصادر في 02 أفريل 1991. (القانون 91- 06الصّادر في 2 أفريل 1991 المعدّل و المتمم للقانون 89-13).

ورغم أن تقسيم الدوائر الانتخابية لم يستند إلى المعيار الديمغرافي وإنما للمعيار الجغرافي بما يضمن استمرارية للحزب الحاكم بضمان أغلبية مريحة، إلا أن النتائج جاءت عكس توقعات مهندسي تعديل القانون السابق (89-13)، إذ وضعت الدورة الأولى من انتخابات ديسمبر 1991 المتعددة الأحزاب الجبهة الإسلامية للإنقاذ على حافة الانتصار. (صديقي،2010، ص 169).

ب. انتخابات 1997، 2002، و2007: مسار انتخابي بتواريخ متعددة ومشهد سياسي واحد:

تعتبر انتخابات ماي 1997 ثاني انتخابات تشريعية تعرفها البلاد عرفت فوزا ساحقا لحزب سياسي جديد هو التجمع الوطني الديمقراطي تأسس قبل ثلاثة أشهر فقط من إجرائها، والذي يعتبر نفسه منذ التأسيس جزء من السلطة "ولا يمكن أن يكون خارج السلطة" بحسب تصريح قياديين وإطارات في الحزب.

ولم تحمل الانتخابات التشريعية لسنتي 2002 و2007 أي جديد، وعرفت نتائج كليهما عودة حزب جبهة التحرير الوطني إلى ريادة المشهد الانتخابي، وحصد غالبية الأصوات التي مكنته من قيادة البرلمان وبنسبة مريحة جدا رُفقة حليفه الطبيعي في السلطة التجمع الوطني الديمقراطي. (الهواري،2017)، وكرسا منذ العودة إلى المسار الانتخابي منطق التداول على السلطة التشريعية بين حزبي السلطة .

ج. انتخابات 2012 و2017... تغيرت الظروف ولم تتغير النتائج:

تزامنت انتخابات العاشر من ماي 2012 مع موجة ما عرف بـــ "الربيع العربي" دفعت الرئيس (عبد العزيز بوتفليقة) إلى المبادرة بعملية إصلاح سياسي شملت إصدار العديد من القوانين العضوية، ومنها القانون العضوي رقم 12-01 المتعلق بنظام الانتخابات، قصد الإعداد لانتخابات تشريعية في إطار سياسي وقانوني جديد استكمالا لمسيرة الديمقراطية. وبدى أن الجزائر التي عاشرت ربيعها في أكتوبر من سنة 1988 تتبنى أجندة الإصلاح السياسي، وأن الانتخابات التشريعية القادمة سوف تنظم في جو سياسي جديد يفتح الباب للمنافسة الشفافة والنزيهة.

إلا أن نتائجها هي الأخرى جاءت عكس طموحات المراقبين والآملين في حدوث تغيير سياسي حقيقي، فصبت في صالح الأحزاب التقليدية وفاز حزب جبهة التحرير بالأغلبية الساحقة للمقاعد متبوعا بحزب التجمع الديمقراطي .

أما بالنسبة لسادس انتخابات تشريعية 04 ماي 2017 فرغم أنها جرت في ظل ظروف داخلية وخارجية حساسة بالنسبة للدولة. واعتبرها البعض فرصة لإعادة تشكيل المشهد السياسي، وإمكانية تأثير نتائجها على النظام السياسي على بُعد سنتين من الانتخابات الرئاسية (لسنة 2019)، ومدى إمكانية إحداثها للتغيير. وأكثر من ذلك عّدت بمثابة امتحانا حقيقيا لمدى صدقية الإصلاحات الدستورية التي بادرت بها السلطة الحاكمة وهي التي جاءت سنة بعد إقرار التعديل الدستوري في سنة 2016، وإقرار قانون عضوي للانتخابات في أوت 2016، (قانون عضوي رقم 16-10مؤرخ في 22 ذي القعدة 1437 الموافق لـ:25 أوت 2016 يتعلق بنظام الانتخابات) ينص على اعتماد النظام النسبي على أساس القوائم المغلقة مع تعيين حد أدنى من الأصوات التي يجب أن تحصل عليها القوائم أو ما يعرف بالعتبة والتي حددها بنسبة خمسة في المئة، ويقضي بإدراج أحكام من شأنها ضمان نزاهة العمليات الانتخابية وشفافيتها، وأهمها استحداث هيئة عليا مستقلة لمراقبة الانتخابات. (Morsy, 2017)

إلا أن نتائجها لم تحد هي الأخرى عن الخط المرسوم لها، وعكست منطق النظام الحاكم في الجزائر الذي جعل من هذه الانتخابات كسابقتها وسيلة لإدارة الواقع والمحافظة على استمراره، دون إحداث أي تغيير في المشهد السياسي.

3.1. مقاربة الانتخابات التشريعية وفق ميكانزمات سوسيولوجيا العملية الانتخابية:

يتطلب استقراء المشهد السياسي وما ستكون عليه الانتخابات التشريعية لمرحلة ما بعد السلطوية، مقاربة الموضوع بالتوسل بالأدوات المنهجية لسوسيولوجيا الانتخابات التي تتناول الانتخابات وفق ثلاث معايير أو بناء على ثلاث ميكانزمات/ مستويات كما ذكرنا سابقا. وسيتم تحليل ذلك من خلال الإشارة إلى دور الإطار القانوني الذي أطر مختلف المحطات الانتخابية/ التشريعية التي عرفتها البلاد.

فقد عرفت الجزائر أول انتخابات تشريعية تعددية في ديسمبر 1991، تم رفض نتائجها التي صبت لصالح حزب معارض آنذاك، بحيث يرى بعض المتابعين في إلغاء نتائج أول انتخابات تعددية بترا للتجربة الديمقراطية الناشئة، وأكثر من ذلك مساسا بحرية الناخب في الاختيار. أما بخصوص التنافس الانتخابي فقد حاول النظام إقصاء المنافس الحقيقي عن طريق المنع القانوني، بحيث اختار تأطيرها من خلال نظام انتخابي جديد هو الاقتراع على الاسم الواحد بالأغلبية في دورين الذي كرسه القانون 91- 06 الصادر في 02 أفريل 1991. (القانون 91- 06 الصّادر في 2 أفريل 1991 المعدّل و المتمم للقانون 89-13).

واختيار توزيع المقاعد استنادا للمعيار الجغرافي بدل المعيار الديمغرافي بما يضمن استمرارية للحزب الحاكم بضمان أغلبية مريحة، وهذا عن طريق ظاهرة التضخيم (L'Amplification) أي تضخيم الانتصار في الأصوات إلى مقاعد من جهة، واختزال المنافسة الانتخابية في نفس التيارين السياسيين في الدور الثاني خلال ما

يعرف بـــ (le ballottage) من جهة أخرى، وإقصـاء ما دونهما من تيارات سياسية جديدة حسب العبارة الشهيرة:" في الدّور الأول نُصوت وفي الدّور الثاني نُصفيّ". (عبد المومن،2011، ص120).

إلى جانب اسـتعمال التضـييق واعتقال أعضـاء الحزب (إلقاء القبض على قيادة الجبهة نفسـها) بعد إعلانهم إضراب وطني عام سرعان ما تحول إلى إضراب وطني مفتوح قريب من العصيان المدني.

أما بالنسبة للرهان الانتخابي الذي يعني في هذه الحالة تغيير رأس النظام نفسه فقد اختار تيار نافذ في السلطة، بحكم احتكاره لمصـــادر العنف، الرفض المطلق لمبدأ لا يقينية نتائج المحك الديمقراطي أي عبر رفض نتائج الانتخابات التشـريعية (...) بحجة ضـرب الديمقراطية لحماية الديمقراطية. (موسـى،2017، ص.ص 146-147).

وقد تطلبت العودة إلى المسار الانتخابي منذ 1997 اعتماد هندسة دستورية وقانونية جديدة، من خلال التعديلات الدستورية لسنوات 1996، 2008، و2016، وكذا مختلف القوانين العضوية التي اعتمدها النظام لتنظيم العملية الانتخابية الأمر رقم 97-07 لسنة 1997، القانون العضوي رقم 04-01 لسنة 2004، القانون العضوي رقم 07- 08 لسنة 2007، القانون العضوي رقم 12- 01 لسنة 2012، القانون العضوي رقم 16-10 لسنة 2016، والقانون العضوي رقم 19-08 المعدل والمتمم للقانون العضوي رقم 16-10 لسنة 2019، وكذا القانون العضوي رقم 19-07 المتعلق بالسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات.

ورغم ما تميزت به الانتخابات التشـريعية لسـنة 1997 من اعتماد قانون عضـوي جديد أقر لأول مرة الأخذ بنمط التمثيل النسبي وذلك بموجب الأمر رقم 97- 07 وفي أبسط صوره المتعددة، على القائمة المغلقة في دور واحد فقط (وهو نفس النظام الذي اعتمده القانون رقم 12- 01 والقانون رقم 16-10)، فإن ميكانيزم حرية الناخب قد تأثر بحالة الطوارئ التي كان قد أُعلن عنها منذ 1992، وأثرت سـلبا على ممارسـة الحريات الفردية كما الجماعية.

ومع أن التنافس الانتخابي كان مضمونا بالسماح بوجود أكثر من تشكيلة حزبية إلا أن الفوز كان من نصيب أحدث تشكيلة سياسية تأسست ثلاث أشهر فقط قبل إجراء الانتخابات، ما يدل ضمنا على إصرار النظام الحاكم على إحكام سـيطرته على الرهان الانتخابي مؤكدا حفظه الدرس جيدا بأن الانتخابات صـناديق مفخخة يمكن أن تُضفي إلى ما لا يحمد النظام عقباه، ويتكرر سيناريو الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

ولا تختلف الانتخابات التشـريعية لسـنتي 2002 و2007 عن سـابقتها، فقد ظل ميكانيزم حرية الناخب في اختيار من يمثله في المؤسسة التشريعية مرهون بإرادة السلطة الحاكمة في تدبير العملية الانتخابية ورسم نتائجها بما يخدم مصـالحها ويكرس مبدأ الاسـتقرار لها، ولكن هذه المرة بالسـماح لعودة حزب جبهة التحرير بقوة ليحتل صدارة نتائج التشريعيات.

ورغم ما تميز به التنافس الانتخابي من مشـاركة واسـعة من قبل العديد من الأحزاب السـياسـية إلى جانب المرشحين الأحرار، فقد اتجه ليأخذ شكل صراع ليس مع أحزاب السلطة التي دأبت العادة على تصدرها للمشهد الانتخابي، والفوز بأغلبية المقاعد، ولكن داخل الأحزاب السياسية نفسها (كما حصل مثلا مع حركة الإصلاح الوطني) فرّخ العديد من القوائم الحرة والتقدم للانتخابات من خلال أحزاب صـغيرة. صـراع لم تكن حتى القوائم الحرة في منأى عنه وأخذ طابع صـــراعات بين القبائل والعروش حول مدى تمثيل أبنائها وترتيبهم داخل القوائم، خاصة في المناطق التي ما زالت تعرف حضورا قويا لمثل هذه الظواهر الاجتماعية. (جابي، 2007).

ورغم المراهنة على أن تكون هذه الانتخابات فرصـة لتطوير الخريطة السـياسـية ودمج أكبر عدد ممكن من القوى السياسية في العملية السياسية، إلا أن الرهان الانتخابي لم يتغير؛ فلم تفرز نتائجها خريطة سياسية جديدة خـارج نطـاق الأحزاب المعروفـة، ودلـت على اتجـاه الجزائر نحو نظـام التعـدديـة المقيـدة بهـدف التحكم في

الاستحقاقات السياسية المقبلة. (بلعور،2011، ص 175). وظل المجلس التمثيلي مجرد هيئة تسجيل محرومة من كل الصـــلاحيات ومن القدرة على اتخاذ القرارات، فتحول لمجرد أداة لاســـتقطاب الطامحين والانتفاع من المزايا التي يمنحها المنصب(temlali, 2007,p68) .

أما فيما يتعلق بالانتخابات التشريعية لسنتي 2012 و2017 فلم تحمل الأخيرة علامات فارقة جديدة عن تلك التي ســـبقتها. ورغم أن كلاهما جاء في ظل ظروف ومعطيات داخلية وإقليمية، وجريتا بعد إقرار قوانين جديدة تتعلق بالانتخابات إلا أن نتائجهما لم تعكس حرية الناخب في الاختيار؛ ففي كليهما تم تعبيد الطريق من أجل أن يحصـل حزبا جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي على الأغلبية البرلمانية. إلى جانب الحرص أن تنتج الانتخابات التشـريعية لسـنة 2017 حقلا حزبيا مشـابها لما أفرزته سـابقتها من أجل تعبيد الطريق لعهدة انتخابية رابعة. (Dris, 2018, pp 169-183)

كما لعب المال السياسي والمعايير الاجتماعية دورا مهما في تحديد بوصلة جزء من نتائج العملية السياسية، ما دفع الأفراد إلى العزوف عن العملية الانتخابية، بحيث شكلت نسبة المشاركة 35% (في تشريعيات 2017)، وقبلها 43% (في تشريعيات 2012)، علامة فارقة على استقالة شعبية جماعية من الفعل السياسي في الجزائر .

وفي المقابل مثّلت الورقة البيضاء والورقة الملغاة الحزب الصامت الأقوى في الفعل الانتخابي الجزائري، فقد بلغت نسبة الممتنعين عن التصويت في انتخابات 2012 من المسجلين في القوائم الانتخابية ما نسبته 56.86 % أما عدد الأصـوات الملغاة في انتخابات 2017 فبلغ أكثر من مليوني صـوت، وهو رقم مرتفع يعكس حالة نفور قصوى من الأحزاب والديناميكية الانتخابية ككل. (temlali,2007,p69)

ولم تعكس الانتخابات تغييرا مُهما بحيث كرست حكم أحزاب السلطة باستمرار سيطرتهم على أغلبية المقاعد البرلمانية، وأعادت إنتاج التوليفة الحاكمة؛ فاســتطاعت بذلك أن تنزل بكل ثقلها التحكمي على مســتوى التنافس الانتخابي باعتباره ممر العبور إلى مستوى الرهان الانتخابي الذي يعني إمكانية إحداث تغيير حقيقي، واستحواذ حزب/ أحزاب ولو على جزء من السلطة (السلطة التشريعية).

واحتفظت السلطة لنفسها بمُهمة التحكم في الخريطة السياسية من خلال نمط الاقتراع المعتمد (التمثيل النسبي) الذي على أهميته في ضمان تمثيله للأقليات في كل دائرة انتخابية حسب نسبة الأصوات التي حصلت عليها، لكنه ســاهم مقابل ذلك في تمييع المعارضة وتشتيت قواها؛ فسمح بظهور أحزاب مجهرية تفتقر لوجود قاعــدة شعبية معتبرة(...)، وانعكس ذلك في كثافة عدد القوائم المترشّـحة ما أدى إلى تشـتّت الأصـوات واسـتبعاد معظم القوائم الحزبية مع الأصوات التي تحصّلت عليها. (Dris, 2018, pp 169-183)

واقتصـر التمثيل على الأحزاب التقليدية التي تقاسـمت مقاعد البرلمان بعددٍ قليل من الأصـوات الصّـحيحة. وبدى أن هناك تخطيطا مسبقا من أجل إغراق الساحة السياسيّة بعددٍ كبير من الأحزاب السياسيّة، بهدف إقصاء أكبر عدد ممكن من الأصوات المعبّر عنها ودعم الأحزاب القديمة. ووضع القانون الجديد كما سابقه، نظام حساب لعب دورا بارزا في إبقاء هيمنة الأحزاب الكبرى الموالية للســلطة، وحرم الأحزاب الصــغيرة من التمثيل داخل المجالس المنتخبة خاصة البرلمان، (بن عيسى، بن الأخضر، 2017، ص 173)

حيث حددت كل من المادة 85 و86 على التوالي نظام التصــويت النّســبي بالقائمة مع تطبيق قاعدة "الباقي الأقوى" في توزيع المقاعد على القوائم المترشّـحة. (للاطلاع أكثر انظر لـــــ : قانون الانتخابات رقم 12-01 والقـانــون العـضـوي رقــم 16-10 مـؤرخ في 22 ذي الـقــعـدة عـام 1437 الموافق لـ 25 أوت ســنــة 2016 يـتــعـلق بـنـظـام الانتخابات).

2. مرحلة ما بعد السلطوية... كيف نقرأ الانتخابات التشريعية المقبلة؟

عرفت الجزائر منذ 22 فيفري 2019 حراكا شعبيا احتجاجيا تميز بقدرته التنظيمية، وأعطى إشارة البدء لعملية التحديث والمواطنة القائمة على كرامة الفرد والعزة الوطنية بما حمله المحتجون من مطالب بالتغيير، وعبروا عن رفضهم لعهدة انتخابية خامسة رأو فيها تكريسا للسلطوية استمرت لأكثر من 20 سنة، وأنتجت مجالس تمثيلية فاقدة للشرعية ومن دون أي سلطة رقابية. (Tlemcani 2019, p02)

وتتطلب المرحلة الجديدة مشاركة سياسية للأفراد والأحزاب في مختلف المواعيد الانتخابية، باعتبارها الآلية الديمقراطية الوحيدة التي تضمن حقوقهم السياسية في الاختيار والمشاركة والتمثيل، والوسيلة الإجرائية والقانونية المهمة التي تمكنهم من تبوء مكانة في واحدة من أهم المؤسسات السياسية في النظام، ومرافقتها في المقابل بإعادة النظر في هيكلة تأطير المسار الانتخابي، وتحصين المؤسسة التمثيلية.

1.2. إعادة النظر في هيكلة تأطير المسار الانتخابي حجر الزاوية في البناء الديمقراطي:

لا يمكن أن تتحقق مأسسة الفعل الانتخابي في الجزائر وإيجاد مؤسسات تمثيلية فعالة من دون إعادة النظر في القانون المؤطر للمسار الانتخابي، ومن دون إقرار نظام انتخابي جديد يؤرخ لمرحلة ما بعد السلطوية ويسعى إلى تحقيق اندماج سياسي، ويهدف إلى إعادة الثقة في مؤسسات الدولة وعلى رأسها الهيئات التمثيلية، ويسعى لترسيخ مفهوم الشفافية والمصداقية لأي عملية انتخابية، باعتبارها واحدة من أهم شروط ترقية الديمقراطية. (Aoudia, 2020). وبما أنه لا يمكن النفي بأن في امتلاك نظام انتخابي ما شرط أساسي من أجل تعزيز الديمقراطية، وما يلعبه من دور في إرساء قاعدة صلبة لنظام ديمقراطي متين، فإن ذلك يبقى غير كاف ما لم تكن أولوياته تحقيق جملة من الأهداف، أهمها:

• **تعزيز الحياة الحزبية:** فإذا كانت مختلف المحطات الانتخابية التشريعية التي عرفتها البلاد طيلة عقود من زمن السلطوية الناعمة، وعلى دوريتها والالتزام بإجراها في أوقاتها المحددة، لم تؤد إلى أي تغيير سياسي حقيقي، واستطاع النظام من خلال ما أفرزته من خارطة حزبية لم تتغير منذ 1997 أن يضمن استقراره واستمراره، بما ساهم في التشكيك في شرعية ومصداقية الهيئة التمثيلية المنبثقة عنها.

بل أكثر من ذلك عُدت الأغلبية البرلمانية التي أفرزتها الانتخابات ما ينطبق عليها من وصف عبد الإله بلقزيز في حديثه عن "الأكثرية النيابية الموجودة في أغلب البلدان العربية، معتبرا إياها أغلبية مخترعة اختراعا لدعم سلطان رئيس الدولة وحزبه وصحابته وآل بيته! وهي – في الغالب – من لون واحد وطعم واحد، وهي متكررة التجدد. إنها الأكثرية التي لا وظيفة لها سوى تجديد شرعية نظام الأقلية". (لقرع، 2017).

فإن مرحلة ما بعد السلطوية تتطلب تقوية العمل الحزبي وتعزيز فرص تمثيليته في مختلف المؤسسات التمثيلية، بفتح المجال للأحزاب من أجل التنافس على المصالح السياسية، واعتماد نظام حزبي يضمن لها المشاركة والتنافس بعيدا عن استئثار الحزب السلطوي(حزبا كان أو تحالف أحزاب) بالبرلمان.

• **تحقيق مبدأ المساواة في التمثيل:** يعكس التمثيل في البرلمان إرادة الشعب وسيادته في المشاركة التشريعية وفرض الرقابة على أعمال الحكومة وتصويبها، فالبرلمان هو الهيئة المخولة بإصدار القرارات التشريعية باسم الشعب وتقنينها.

ومن ثم تفترض مرحلة ما بعد السلطوية في الجزائر الجديدة أن يضمن النظام الانتخابي حظوظا متساوية لمختلف الأطر السياسية والإيديولوجية للتمثيل داخل النظام السياسي. وإذا درجت العادة السيئة على تفصيل نظام انتخابي على مقاس الحزب السلطوي/ الاغلبي بحيث يحتكر كل فرص الفوز بأغلبية المقاعد البرلمانية، ما أدى إلى ترسيخ الأمر الواقع والسائد منذ سنوات، بحيث تتكرر الانتخابات والنتيجة دائما ثابتة لا تتغير، بمحافظة جبهة التحرير والتجمع الوطني الديمقراطي على صدارتهما للمشهد السياسي، فإن الأمر يحتاج في المرحلة الجديدة إلى تعزيز مبدأ المساواة في التمثيل وهو جوهر النظام الانتخابي الجيد.

• **القطع مع موروث النظام السلطوي:** تعتبر الانتخابات في التقاليد الديمقراطية لحظة سياسية مهمة للشعب في تأكيد اختياراته، ورهانا سياسيا حقيقيا للمواطن في تغيير الواقع السياسي والاجتماعي. إلا أنها في الجزائر وفي ظل السلطوية الناعمة لم تكن سوى احتفالا دستوريا ينتهي في أغلب الحالات إلى عدم تمثيل إرادة الناخبين.

إلى جانب ذلك لم تلعب دورها كأداة للانتقال السلمي للسلطة بل كانت مجرد آلية لإضفاء الشرعية على النظام القائم ومؤسساته، بسبب التحكم القبلي للسلطوية الناعمة في نتائجها بشكل أنيق، أو من خلال تمييع المشهد السياسي باعتماد مزيد من الأحزاب السياسية الصغيرة التي تدخل العملية الانتخابية من دون رصيد شعبي، ما يؤدي إلى تشتيت الأصوات كما حدث قبيل انتخابات سنة 2012 التشريعية. (APS, 2020)

أو عن طريق اعتماد نظام العتبة الذي يستبعد عند توزيع المقاعد القوائم التي لم تحصل على نسبة خمسة في المئة (5%) على الأقل من الأصوات المعبر عنها، وهو ما تعتبره المعارضة آلية تعكس رغبة الأطراف الحاكمة في التغول على المشهد السياسي، وتحجيم دور قوى المعارضة وحتى إقصائها. (المرزوقي، 2018)

ومن ثم تغيير هذا الواقع يحتاج إلى القطع مع موروث النظام السلطوي خاصة ما تعلق بكيفية صياغة نظام انتخابي جديد يدعم المشاركة السياسية والمنافسة ويقطع مع الممارسات السياسوية التي تؤدي إلى تمييع المشهد السياسي، وفقدان الثقة في الأحزاب السياسية وفي العملية الانتخابية برمتها، ما يزيد في نسب العزوف والمقاطعة.

2.2. تحسين مكانة البرلمان خطوة مهمة في البناء المؤسساتي للدولة:

على أهمية إرساء إطار قانوني لتنظيم العملية الانتخابية وضمان نزاهة وشفافية مخرجاتها، يتطلب الأمر أيضا إصلاح المؤسسة التشريعية ذاتها. فوجود برلمان تعددي تفرزه العملية الانتخابية النزيهة، من شأنه أن يوسع من دائرة المشاركة السياسية للشعب ويجسد وجود سلطة تشريعية قادرة على مساءلة السلطة التنفيذية والحد من [تغولها] واستئثارها باللعبة السياسة.

وعلى اعتبار الإصلاحات السياسية في الجزائر لم تركز سابقا على محورية تقوية المؤسسة التشريعية، وتمكين البرلمان وممثلي الشعب من ممارسة الرقابة الفعلية وتقييم ومتابعة ومحاسبة الحكومة، بما حال دون خلق ثقل سياسي فعلي في البلاد يكون بمثابة الرادع للمسؤولين، رافقه تغيير في قوانين الانتخابات لم تمنع التشكيك في نزاهة العملية الانتخابية وشفافية مخرجاتها الثابتة دون أن تتغير، ولم تُفض إلى تشكيل هيئة رقابية تشريعية قوية بإمكانها محاسبة الهيئة التنفيذية ومراقبة آدائها .

وعلى افتراض وجود تغيير في الخطاب السياسي للنظام السياسي في الجزائر منذ 2011 تعهد بموجبه إدخال تعديلات تشريعية ودستورية من أجل تعزيز الديمقراطية النيابية وركيزتها الأساسية البرلمان، والسعي للارتقاء بالنظام الانتخابي إلى مصاف أحدث قواعد الديمقراطية النيابية.(خطاب رئيس الجمهورية بتاريخ 15 افريل 2011) دعمها التعديل الدستوري لسنة 2016 الذي عكس جملة من الإصلاحات اعتبرها البعض خطوات محترمة نحو تفعيل أداء البرلمان باعتباره سلطة منتخبة لها صفة التمثيلية، وإعادة الاعتبار للمعارضة وضبط الفعل الحزبي والانتخابي بما يحقق نزاهتها. فإن تعزيز مكانة البرلمان يبقى مرهون بـ:

• إعادة النظر في التشريع الذي يحكم عمل هذه المؤسسة وفي القوانين التي يتم بها تكوين المجالس التشريعية، لضمان وصول من هو أحق بممارسة وظيفة التشريع والرقابة والمحاسبة نيابة عن الشعب؛

• تعزيز الوظيفة الرقابية والتقييمية لأعمال الحكومة بإنشاء هيئات معنية بالتقييم المستمر والمنتظم لسياسات الحكومة ينص عليها الدستور حتى تكون ذات فعالية أكبر؛

• ضمان استقرار البرلمان حتى يمكنه الاستمرار في آداء وظيفته التمثيلية، وهو ما يتطلب القضاء على ما يواجهه من مشكلات يمكن أن تزعزع استقراره وتؤثر على مهامه، وأهمها: (عاشور، 2012، ص.ص 35- 36).

- ظاهرة الانشقاق في صفوف الأحزاب السياسية المعارضة بما يؤثر سلبا على قدرتها التمثيلية داخل البرلمان، وعلى سلطة البرلمان وتجعله تابعا وامتدادا لسلطة الحكومة.
- الحرص على الاستمرار في مواجهة مشكلة البداوة السياسية Political Nomadisim، أو ما يعرف بظاهرة التجوال السياسي بصرامة اكبر، التي قد تتسبب في عدم الاستقرار داخل البرلمان، وهو ما اكده نص المادة 117 من دستور 2016.
- معالجة مشكلة الاستتباع السياسي كما يسميها الأستاذ عبد الإله بلقزيز، الناتجة عن عدم امتلاك الحزب داخل البرلمان قراراه السياسي المستقل، ما يفقده صدقيته ومصداقيته لدى أنصاره.

3.2. تعزيز ثقافة الانتخاب كأحد مرتكزات نجاح العملية الانتخابية: تتطلب مرحلة ما بعد السلطوية ضمان سلامة العملية الانتخابية كواحدة من الأولويات التي تتوقف عليها سلامة الديمقراطية ونجاحها. وإذا كان مهما ضمان الآليات القانونية والمؤسسية اللازمة لسلامة ونزاهة العملية الانتخابية، فالأهم أن يُرافقها تعزيز للثقافة الانتخابية لدى الأفراد/ الناخبين، ولدى الأفراد المرشحين/ المنتخبين.

وإذا كانت الانتخابات المشكوك في نزاهتها وما يرتبط بها من سلوكيات أثرت على السلوك الانتخابي للمواطن، وشكل هذا الموروث حمولة باهضة على ثقافة الناخب وعلى سلوكه الانتخابي الرافض، المشكك في نوايا السلطة، والعازف عن آداء واجبه الانتخابي، فإن تجاوز كل ذلك إنما يتطلب تجذر ثقافة انتخابية كعامل حاسم في بلورة سلوك انتخابي إيجابي وفعال، وهو ما يتحقق من خلال:

- ترسيخ ثقافة سياسية ديمقراطية في المجتمع تقبل بفكرة الانتخاب وتسعى لتجسيد فكرة الاختيار، بما يحمي أصوات الناخبين من التلاعب وشراء ذممهم؛
- إدراك المواطنين لقدسية الانتخاب الذي يعكس منسوب الوعي السياسي والثقافي لديهم كناخبين، ويتجسد في إعادة إنتاج ثقافتهم ووعيهم من خلال الأشخاص الذين يقبلون بأن يمثلوهم لبضعة أعوام وينوبوا عنهم في مطالبهم؛
- ترسيخ نمط "المواطنة المشاركة"، التي يكون فيها اختيار المواطن نابع من ادراكه السياسي نتيجة اهتمامه بالسياسة، بعيدا عن تأثير الولاءات الأولية؛ ومن ثم لا تبقى العملية الانتخابية وطرق تجديد النخب في هياكلها رهينة الولاء للعشائرية والجهوية والامتدادات العائلية؛ (خداوي، 2012، ص 47).
- نبذ السلبية التي طبعت الاستحقاقات السابقة، ومحاربة ما ترتب عنها من فساد انتخابي تجلت مظاهره في انتشار ظاهرة شراء الأصوات للوصول إلى المقعد البرلماني؛
- ترسيخ مفهوم المؤسسة والثقافة التمثيلية لدى النائب والمواطن على حد سواء؛ بما يساعد النواب في إدراك جوهر وظيفتهم الأساسية وهي الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية.(عاشور، 2012، ص.ص 35- 36).

الخاتمة:

لقد عكست الانتخابات التشريعية في الجزائر طيلة عقود من الزمن مظاهر لأزمة سياسة ومشكلات هيكلية ووظيفية للديمقراطية، ومحدودية أدوار البرلمان في أداء مهامه الدستورية. وكرست منذ سنة 1997 منطق الأمر الواقع، ولم تؤد نتائجها لتغيير في الخارطة السياسية والحزبية فسيطرت أحزاب الموالاة على المؤسسة التشريعية، وسمح لها حصولها على أغلبية مريحة أن تكون آلية النظام لإضفاء الشرعية على مشروعاته، وتمرير سياساته.

وإن كان النظام السياسي يتحمل جزء من المسؤولية في تكريسه لسياسة الأمر الواقع من خلال اعتماده على انتخابات دورية تهدف إلى إعادة تأهيل السلطة وتجديد نخبها وفق استراتيجية الاستخلاف بدل التغيير الجذري، بإقراره لقوانين انتخابية لا تضفي لتشكيل هيئة رقابية قوية بإمكانها محاسبة الهيئة التنفيذية ومراقبة آدائها، وقوانين حزبية لم تضف لتغيير الخارطة الحزبية بإضافة قوى سياسية جديدة قادرة على تحقيق حراك سياسي يُنهي حالة

الإضراب السياسي الشعبي وعزوف ومقاطعة المواطنين للحياة السياسية، فإن ذلك لا ينفي أبدا مسؤولية الأحزاب السياسية والمؤسسة التشريعية/التمثيلية، وكذا المواطنين الذين اختاروا بعد الانتخابات التشريعية التعددية الأولى في البلاد (1991)، العزوف ومقاطعة العملية الانتخابية برمتها. وما دام أن المسؤولية مشتركة فإن على الجميع أن يكون طرفا فاعلا في المرحلة المقبلة، ويقطع مع الموروث السلطوي عبر:

- إعادة الثقة للعملية الانتخابية عبر نظام انتخابي فعال يؤسس لمرحلة الديمقراطية النيابية، ونظام حزبي يعيد الثقة للمؤسسة الحزبية كآلية للمشاركة السياسية، وينهي حالة الاستقالة الجماعية للأفراد من الحياة السياسية. وتحقيق ذلك سيكون ممكنا من خلال :

- إعتماد النظام السياسي مبدأ الحوار والتشاور مع القوى السياسية في البلاد من أجل إصلاح المنظومة الانتخابية؛ يبدأ بإضفاء نوع من الإصلاحات على القانون الانتخابي لاستقطاب نخب جديدة، ومناقشة التشريعات المنظمة للعملية الانتخابية ومن ضمنها: نمط الاقتراع والعتبة الانتخابية وتمثيلية النساء والشباب، وتحديد عدد المقاعد البرلمانية والحملة الانتخابية، وكذلك تحصين العملية الانتخابية من سلطة المال والنفوذ.

- التصدي لمظاهر فساد العملية الانتخابية على اعتبار أن واحدا من أهم المشاكل التي تعرقل المشاركة الانتخابية ترتبط بالممارسات الخارجة عن القانون (ما ارتبطت بالحملة الانتخابية أو الدعاية السياسية) كتسخير الأموال لشراء الأصوات. وهو ما يتطلب توفير الأمن الانتخابي للعملية السياسية وإحاطتها بقانون جنائي انتخابي، قانون يوفر الأمن السياسي ويُجرم السلوكات المتعارضة مع أخلاقيات العمل السياسي، ويتصدى لكل مظاهر الفساد الانتخابي. (درداري، 2020)

- ويبقى تغيير الواقع الانتخابي في الجزائر والاتجاه نحو تدبير ديمقراطي للمسألة الانتخابية بالاعتماد على النصوص الدستورية والقانونية وحدها غير كاف إذا لم يكن مرفوقا بالإرادة السياسية اللازمة، وما يتطلبه من تخلي السلطة الحاكمة عن أساليب الفساد والزبائنية والعروشية في إدارة العملية الانتخابية. (لقرع، 2017).

قائمة المراجع:

اولا.الكتب

- بلقزيز، عبد الاله. (2008). الدولة والمجتمع: جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر، ط.1. بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر.
- ديفيد، بيثام. (2006). البرلمان والديمقراطية في القرن 21: دليل للممارسة الجيدة، بيروت : منشورات الاتحاد البرلماني الدولي.
- صديقي، العربي. (2010). إعادة التفكير في الدمقرطة العربية: انتخابات بدون ديمقراطية، ط.1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- عبد المومن، عبد الوهاب. (2011). النظام الانتخابي في الجزائر: مقاربة حول المشاركة والمنافسة السياسية في النظام السياسي الجزائري. ط.1. الجزائر: دار الألمعية للنشر والتوزيع.
- قرنفل، حسن. (1997). النخبة السياسية والسلطة أسئلة التوافق: مقارنة سوسيولوجيا الانتخابات في المغرب، الدار البيضاء(المملكة المغربية): إفريقيا الشرق للنشر.
- مهند، مصطفى.(2014). النظم الانتخابية وأثرها في الاندماج الاجتماعي والسياسي في الدول العربية التي تمر بتحول ديمقراطي: حالة مصر، في: امحمد مالكي وآخرون، جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي. ط.1. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

ثانيا. الدوريات والملتقيات

- بلعور، مصطفى. (أفريل 2011). الانتخابات الرئاسية والتشريعية في الجزائر 1999–2007: استمرارية أم حل للأزمة. مجلة دفاتر السياسة والقانون. عدد خاص، ص ص 169–177.

- بن عيسى، أحمد ، بن الأخضر، محمد. (جوان2017). أثر النظام الانتخابي الحسابي على التمثيل الحزبي بالمجالس المنتخبة: دراسة على ضوء القانون العضوي رقم 16 –10 المتعلق بنظام الانتخابات. مجلة تاريخ العلوم. (العدد 08)، ص ص 173- 184.
- خداوي، محمد. (جوان 2012). الانتخاب في الوطن العربي: بين الولاءات الأولية والمد الديمقراطي. مجلة دفاتر السياسة والقانون. (العدد 07)، ص ص 41–58.
- زغوني، رابح. (اكتوبر 2016). النظام الانتخابي كمؤشر لقياس إرادة الإصلاح السياسي في ديمقراطيات الموجة الثالثة: الجزائر أنموذجا. المجلة العربية للعلوم السياسية. (العدد 51–52)، ص ص 44– 58.
- عبد العالي، عبد القادر . (جانفي 2014). الهندسة الانتخابية: الأهداف والاستراتيجيات وعلاقتها بالنظم السياسية. مجلة دفاتر السياسة والقانون. (العدد 10)، ص ص 315- 328.
- موسى، رابح علي. (نوفمبر 2017). أزمة الانتقال الديمقراطي الجزائري من منظور سوسيولوجي. مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية. (العدد 36)، ص ص 139– 153.
- عاشور طارق. (ربيع 2012). معوقات التجربة البرلمانية في الجزائر(1997–2011): دراسة في بعض المتغيرات السياسية. المجلة العربية للعلوم السياسية. (العدد 34)، ص ص09–39.
- جابي، عبد الناصر. (2007). الانتخابات التشريعية الجزائرية ... انتخابات استقرار... أم ركود ؟. ورقة عمل قدمت إلى مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية. اللقاء السنوي السابع عشر حول الديمقراطية والانتخابات في الدول العربية، بريطانيا، 2007/08/18.
- عروس، الزبير. (2008). الانتخابات التشريعية في الجزائر: من المشاركة المكثفة إلى الامتناع الرافض. ورقة عمل قدمت إلى ندوة النزاهة في الانتخابات البرلمانية: آلياتها ومقوماتها في الأقطار العربية"، المنظمة العربية لمكافحة الفساد، بيروت . لبنان، 12/ 03/13/ 2008.
– Dris,Chérif .(2018) ″Algérie 2017 : De quoi les élections législatives et locales sont elles le nom ?″. L´Annee du Maghreb, dossier :Patrimonialiser au Marghreb, N= 19 . pp, 169–183.

ثالثا. النصوص القانونية والتنظيمية

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. قانون عضوي رقم 16–10 مؤرخ في 22 ذي القعدة 1437 الموافق لـ:25 أوت 2016 يتعلق بنظام الانتخابات. الجريدة الرسمية (العدد50).
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. القانون 91–06 الصّادر في 2 أفريل 1991 المعدّل و المتمم للقانون 89-13 . الجريدة الرسمية. (العدد 14).

رابعا. الرسائل الجامعية

- حمو بوعلام. (2015/2014). الممارسات السياسية والنظم الانتخابية في المغرب العربي: الجزائر والمغرب نموذجا. أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية. كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة وهران.

خامسا. المواقع الالكترونية

- مودن، عبد الحي، تحت مجهر السوسيولوجيا السياسية، على الرابط التالي: https://bit.ly/2D2BDir ، تم التصفح بتاريخ: 2019/06/26.
- حشماوي، محمد، مبادرة الإصلاح العربي: أوراق المتابعة السياسية، على الرابط التالي: https://bit.ly/2Vzo4xi ، تم التصفح بتاريخ: 2019/4/13.
- الباهي، علي، الحزب السلطوي في التجربة العربية، تاريخ النشر 2011/04/8، على الرابط التالي: https://bit.ly/3eSmNcn ، تم التصفح بتاريخ: 2020/01/05.
- الهواري، ابراهيم، المسار الانتخابي في الجزائر: تواريخ متعددة لمشهد واحد، تاريخ النشر 2017/04/20 ، على الرابط التالي: https://bit.ly/2NK6HWe، تم التصفح بتاريخ: 2020/06/07.
- لقرع، بن علي ،الانتخابات التشريعية في الجزائر 4 ماي 2017: دراسة تحليلية، تاريخ النشر2017/08/21، على الرابط التالي: https://bit.ly/2YOOuNz ، تم التصفح بتاريخ: 2020/06/21.

- مصباح، محمد، السلطوية الناعمة، تاريخ النشر 2018/03/27، على الرابط التالي: https://bit.ly/2BulmlW ، تم التصفح بتاريخ:2020/06/21.
- المرزوقي كريم، العتبة الانتخابية...لعبة الأحزاب وسلاح ذو حدين. تاريخ النشر 2018/12/03، على الرابط التالي: https://bit.ly/2YVh1RK ، تم التصفح بتاريخ: 2020/06/23.
- درداري، احمد.(). "آفاق انتخابات 2021 مرهون بتغيير شامل للحياة الحزبية وللضوابط القانونية"، تاريخ النشر 2020/01/28 ، على الرابط التالي: https://bit.ly/2Zy4cvG، تم التصفح بتاريخ: 2020/06/10.

- Aoudia, Karim, Réforme du système électoral: Rétablir la confiance, publie le: 08-02-2020, dans le quotidien El Moudjahid, sur le site web : https://bit.ly/3gBShEf .17/06/2020.
- APS, Sept nouveaux partis politiques agréés, publie le: 18/03/2012 , https://bit.ly/3iwo3Uy, poste sur le site web : 21/06/2020 .
- Morsy , Ahmed, An overview of Algeria´s Upcoming Elections, 02/03/2017, Carnegie Endowment For Iternational Peace, on the website: https://bit.ly/2D2NCwv ,
- Temlali ,Yassine, Elections législatives en Algérie : le Parlement, un enjeu mineur pour le régime, publie l: été 2007, IDEES POLITIQUES, : https://bit.ly/3ipu061 , poste sur le site internet 16/06/2020.
- Tlemcani,Rachid, L´Algérie: inventer une nouvelle grammaire politique, publie le: 09/04/2019, https://bit.ly/38oV5kX , poste sur le site internet 18/06/2020